

استطلاع عدالة حول مواقف الجمهور العربي تجاه السياسة الحكومية في مجالات التخطيط والتطوير

أجرى مركز عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل ، استطلاعاً في صفوف الجمهور العربي في اسرائيل بهدف فحص مواقفه في ثلاثة مواضيع اساسية:

1. مواقف الجمهور العربي وتقديراته حول وضع الخدمات والبنى التحتية المدنية القائمة في المدن والقرى العربية، إضافة الى قضايا إقتصادية وحيزية.
2. مواقف الجمهور العربي بخصوص السياسة الحكومية تجاهه.
3. مدى الثقة التي يمنحها الجمهور العربي للمؤسسات الرسمية وللمؤسسات التمثيلية.

اعتمدت طريقة جمع المعطيات على مقابلة شخصية من خلال الإستعانة بنموذج اسئلة تم إعداده باللغة العربية. أجريت المقابلات في صيف 2003، واشتملت العينة على 517 امرأة ورجل عرب تعدت اعمارهم سن الثامنة عشرة، ويسكنون في المدن والقرى العربية في مناطق الشمال والمثلث والنقب إضافة الى المدن المختلطة. أجرى هذا الإستطلاع بمرافقة الدكتور يوسف جبارين المحاضر في قسم الدراسات المدنية والتخطيط في جامعة M.I.T (المعهد التكنولوجي في ميسيتشوستس) ومحاضر زائر في جامعة هارفرد، والسيدة هناء حمدان مخرطة مدن ومناطق، وتعد لشهادة الدكتوراة في جامعة تل أبيب، إضافة الى الحمامية سهاد بشارة المتخصصة في مواضيع التخطيط والاراضي¹.

تلخيص النتائج

1. عبّر المواطنون العرب عن مواقفهم السلبية تجاه وضع البنى التحتية والخدمات المدنية في المدن والقرى العربية، وفي قضايا الحيز وتشغيل النساء. وأدرجت الغالبية العظمى من المستجوبين وضع الخدمات والبنى المدنية في فئتي السيئة والسيئة جداً، حيث كان وضع أماكن اللهو والمناطق الصناعية الأكثر سوءاً على الإطلاق، واعتقد ذلك أكثر من 90% من المستجوبين. إضافة الى ذلك تصدرت مشكلة القرى غير المعترف بها ومناطق النفوذ في المدن والقرى العربية سلم المشاكل المتعلقة بالحيز. واعتقد 92.2%-98.2% من المستجوبين أن وضع القضايا المتعلقة بالحيز يتراوح بين سيئ وسيئ جداً. وأشار 88.7% من المستجوبين أن وضع تشغيل النساء يتراوح بين سيئ وسيئ جداً.

¹نقدم شكرنا لكل من سالم أبو دغيم وعرين عابدي وأحمد زعي وحنان حلو وتامر سليمان الذين قاموا بإجراء الإستطلاع والى مازن زعي الذي قام بتشفير نماذج المقابلات.

2. لا يؤمن المستجوبين بأن السياسة الحكومية تجاه الجمهور العربي تتصف بالإنصاف (درجة العدل). واعتقد أكثر من 90% من المستجوبين أن السياسات الحكومية التالية غير عادلة وغير عادلة بالمرّة: تخصيص الأراضي لتطوير البلدات العربية، سياسة هدم البيوت، توسيع مناطق النفوذ، سياسة التطوير الإقتصادي، سياسة تعيين العرب في القطاع العام، سياسة التخطيط المدني وسياسة تطوير المساكن.
- اعتقد 93.2% من المستجوبين أن السياسة الحكومية العامة تجاه الجمهور العربي غير عادلة - غير عادلة بالمرّة. بالنسبة للتوزيع حسب المناطق، يعتقد 95.2% أن السياسة العامة تجاه العرب في النقب غير عادلة - غير عادلة بالمرّة، واعتقد 97.7% الأمر ذاته بالنسبة لوادي عارة.
3. لا يمنح المستجوبون ثقتهم لغالبية الوزارات، ولا تحظى كل من دائرة أراضي إسرائيل ومؤسسات التخطيط بأي ثقة تقريبا من قبل الجمهور العربي. وقال 89.1%-93.1% من المستجوبين أنهم لا يثقون - لا يثقون بالمرّة بهذه المؤسسات. في المقابل، يحظى جهاز القضاء بأعلى درجة من الثقة. حيث قال 35.6% أنهم لا يثقون - لا يثقون بالمرّة بالحكمة العليا.
- إضافة الى ذلك، شهد عدم ثقة المستجوبين في السياسة الحكومية تراجعاً في السنتين الأخيرتين. حوالي 58% من المستجوبين قالوا ان ثقتهم بالسياسة الحكومية تراجعت - تراجعت جدا بشكل كبير، وقال 38% منهم أن هذه الثقة لم تتغير في هذه الفترة.

نتائج الاستطلاع

أ. قضايا حيزية واقتصادية ووضع البنى التحتية والخدمات المدنية في المدن والقرى العربية

طلب من المستجوبين طرح آرائهم حول وضع الخدمات المدنية والإقتصادية والأجتماعية المختلفة، إضافة الى القضايا المتعلقة بالحيز مثل: مناطق النفوذ، مناطق الصناعة والتشغيل، عمالة النساء، الخدمات التعليمية والصحية ووقت القراغ والبنى التحتية وغيرها. تشير نتائج الاستطلاع ان وضع البنى التحتية والخدمات سيء - سيء جدا في معظم الفئات (التصنيفات). وأشارت نسب عالية جدا الى وضع سيء - سيء جدا بخصوص مناطق النفوذ في المدن والقرى العربية بما في ذلك وضع القرى غير المعترف بها.

1. خدمات وبنى تحتية مدنية

تشير نتائج الاستطلاع ان معظم المستجوبين يصنفون وضع الخدمات والبنى التحتية المدنية في فئات سيء - سيء جدا. وظهر من خلال القائمة المذكورة في الجدول رقم 1 لاحقا، والتي تشمل 9 مجالات من الخدمات والبنى التحتية أن وضع اماكن قضاء الوقت (الحدائق العامة، ساحات اللعب للأولاد وما شابه) والمناطق الصناعية هو الأكثر سوءاً، حيث صنف أكثر من 90% من المستجوبين وضع البنى التحتية هذه بأنه سيء - سيء جدا. في المقابل وجد وضع الخدمات الصحية في درجة الوسط في المعدل. إضافة الى ذلك، اعتقد حوالي 84% من المستجوبين أن وضع الخدمات الثقافية هو الآخر سيء - سيء جدا. واعتقد حوالي 77% أن وضع خدمات البنى التحتية (الشوارع، شبكات الصرف الصحي وما شابه)، سيء - سيء جدا، واعتقد أكثر من 70% من المستجوبين ان وضع جهاز التربية والتعليم والرياضة والتجارة سيء - سيء جدا.

جدول رقم 1: وضع الخدمات والبنى التحتية المدنية في صفوف الجمهور العربي، حسب رأي المستجوبين/المستجوبات

المجال	الاجموع	سيء جدا - سيء	متوسط	جيد - ممتاز
أماكن قضاء الوقت: مناطق مفتوحة، ملاعب للأولاد وغير ذلك	514 (100%)	92.6	6.0	1.4
مناطق صناعية	514 (100%)	91.9	7.2	0.9
خدمات ثقافية: موسيقى، مسرح وغير ذلك	514 (100%)	84.4	13.2	2.4
مناطق معدة للتجارة	509 (100%)	78.6	18.7	2.8
بنى تحتية (شوارع، تصريف المياه..)	512 (100%)	77.5	17.4	5.1
الرياضة	508 (100%)	75.0	22.4	2.6
جهاز التربية والتعليم	512 (100%)	72.1	22.3	5.7
المواصلات العامة	515 (100%)	64.9	22.5	12.6
الخدمات الصحية	513 (100%)	36.5	46.6	17.0

2. تشغيل النساء

تتواجد معظم النساء اللواتي بلغن سن العمل خارج دائرة العمل، اي انهن لا يتقاضين اجرا من اي عمل كان. وحسب استطلاع القوى العاملة الذي اجراه مكتب الإحصاء المركزي تبين ان 76% من النساء غير اليهوديات (حسب تعريف مكتب الإحصاء المركزي، 2001) لا يعملن بتاتا. ويمكن إرجاع هذا الامر الى البنية الإقتصادية الضعيفة للبلدات العربية في البلاد، إضافة الى غياب مناطق التشغيل داخل البلدات العربية او بالقرب منها، وخصوصا اماكن التشغيل المعدة للنساء. اعتقد حوالي 89% من المستجوبين أن وضع تشغيل النساء هو سيء - سيء جدا كما هو مبين في الجدول رقم 2 :

جدول رقم 2: اماكن عمل للنساء في صفوف الجمهور العربي

الاجموع	الاجموع	سيء جدا - سيء	متوسط	جيد - ممتاز
الاجموع	505 (100%)	88.7	9.9	1.4

3. قضايا حيوية

تتصدر مشكلة القرى غير المعترف بها² سلم مشاكل الحي، حيث أشار 98.2% من المستجوبين الى الوضع السيء - سيء جدا لهذه القرى. و اشارت نسبة مرتفعة جدا (92.2%) الى الوضع السيء - سيء جدا لمناطق نفوذ المدن والقرى العربية. إضافة الى ذلك يعتقد 64% من المستجوبين ان وضع السكن هو سيء - سيء جدا واعتقدت نسبة قليلة فقط ان الوضع هو جيد.

² تولدت مشكلة القرى غير المعترف بها - ويتواجد معظمها في النقب - بعد سن قانون التنظيم والبناء، 1965 الذي لم يعترف بهذه القرى ضمن الخرائط الهيكلية التي اعدت على ضوء القانون. تواجدت بعض هذه القرى قبل إقامة الدولة، وأقيم الجزء الآخر حسب اوامر أصدرها الحكم العسكري بعد قيامها، حيث طلب من سكان هذه القرى مغادرة قراهم والانتقال الى القرى التي يقيمون بها حاليا. ولكونها لا

جدول رقم 3: وضع القضايا الحيزية، حسب رأي المستجوبين/المستجوبات

متوسط	جيد-ممتاز	سيء جدا/سيء	الجموع	
1.4	0.4	98.2	511 (%100)	القرى غير المعترف بها
1.6	0.6	97.9	505 (%100)	القرى المهجرة
6.6	1.2	92.2	512 (%100)	مناطق نفوذ المدن والقرى العربية
16.6	7.8	75.6	499 (%100)	البيئة
28.8	7.5	63.8	511 (%100)	المسكن
32.0	20.0	48.0	515 (%100)	أماكن مقدسة للمسلمين والمسيحيين والدروز

4. تدرج القضايا كما انعكست في مواقف المستجوبين

طلب من المستجوبين ذكر المجالات التي تستوجب معالجة فورية من قبل الحكومة، حسب سلم الأهمية، كما هو مبين في الجدول رقم 4 التالي. المواضيع الستة الأولى حسب سلم الأهمية هي جهاز التربية والتعليم، والقرى غير المعترف بها، والتشغيل، ومناطق نفوذ المدن والقرى العربية، وميزانيات المجالس المحلية، ومواضيع المسكن. تجدر الإشارة أن وضع المجالات المذكورة في الجدول رقم 4 تستوجب المعالجة، كما يتضح من مواقف المستجوبين الذين يعتقدون ان وضع البنى التحتية والخدمات وقضايا الحيز الأخرى سيء-سيء جدا، كما تمت الإشارة سابقا.

جدول رقم 4: المواضيع التي تستوجب معالجة فورية من قبل الحكومة في صفوف الجمهور العربي حسب الترتيب

الجمال	كل العينة
جهاز التعليم	1
قرى غير معترف بها	2
مناطق صناعة وتجارة/تشغيل	3
مناطق نفوذ المدن والقرى العربية	4
ميزانيات المجالس المحلية العربية	5
المسكن	6

تحتوى بالإعتراف ، لا تقدم الدولة لهذه القرى خدمات اساسية مثل: الماء والكهرباء والبنى التحتية وخدمات التربية والتعليم والصحة وغيرها.

7	قرى مهجرة (منذ العام 1948)
8	تشغيل النساء
9	البنى التحتية (شوارع، تصريف ..)
10	الخدمات الثقافية
11	الحفاظ على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين والدروز
12	اماكن قضاء الوقت: مساحات مفتوحة، ملاعب للأولاد وغير ذلك
13	خدمات صحية
14	البيئة
15	المواصلات العامة

ب. معايير الإنصاف والعدل في السياسة الرسمية تجاه العرب

طلب من المستجوبين طرح آرائهم حول إنصاف (درجة العدل) السياسة الحكومية تجاه الجمهور العربي بشكل عام، وحسب مناطق ومجالات. حسب النتائج يعتقد 93.2% من المستجوبين أن السياسة الرسمية العامة تجاه الجمهور العربي غير عادلة- غير عادلة بالمرّة.

1. درجة عدل السياسة الرسمية العامة تجاه العرب حسب مناطق

تصدرت منطقة النقب- حسب نتائج الإستطلاع- سلم تدرج المستجوبين لعدم عدل سياسة الحكومة. ويعتقد 95.2% منهم ان السياسة العامة تجاه العرب في النقب غير عادلة- غير عادلة بالمرّة، ويعتقد 80.8% منهم الامر ذاته بخصوص العرب في المدن المختلطة، و90.7% بخصوص وادي عارة و84.9% بخصوص الجليل.

جدول رقم 5: درجة عدل السياسة الرسمية العامة تجاه الجمهور العربي، حسب رأي المستجوبين/المستجوبات

المجال	المجموع	غير عادلة بالمرّة-غير عادلة	متوسطة	عادلة-عادلة جدا
السياسة العامة تجاه العرب بشكل عام	502 (%100)	93.2	6.2	0.6
السياسة العامة تجاه العرب في النقب	497 (%100)	95.2	4.0	0.8
السياسة العامة تجاه العرب في وادي عارة	486 (%100)	90.7	8.6	0.6
السياسة العامة تجاه العرب في الجليل	489 (%100)	84.9	13.1	2.0
السياسة العامة تجاه العرب في المدن المختلطة	495 (%100)	80.8	17.8	1.4

2. درجة عدل السياسة الرسمية تجاه العرب حسب المجالات

تعتقد الاغلبية الساحقة من المستجوبين أن السياسة الحكومية في معظم المجالات غير عادلة- غير عادلة بالمرّة تجاه الجمهور العربي والمدن والقرى العربية: تخصيص الأراضي لتطوير المدن والقرى العربية (96.4%)، سياسة هدم البيوت (95.4%)، توسيع مناطق النفوذ (95.2%)، سياسة التطوير الاقتصادي (95%)، سياسة تعيين العرب في القطاع العام (94.4%)، سياسة التخطيط البلدية (93.4%)، وسياسة تطوير المساكن الشعبية (93.4%). إضافة الى ذلك، تعتقد الاغلبية الساحقة من المستجوبين أن سياسة رصد الميزانيات للتطوير غير عادلة وغير عادلة بالمرّة (82.8%-86.0%). في المقابل، تحظى درجة عدل جهاز المحاكم بعلاّمات أفضل من السياسة الحكومية المذكورة، حيث اعتقد 65% انها غير عادلة- غير عادلة بالمرّة، واعتقد ثلث المستجوبين أن سياسة المحاكم عادلة جدا- عادلة بشكل متوسط.

جدول رقم 6: درجة عدل السياسة الرسمية تجاه الجمهور العربي حسب المجالات

المجال	الاجموع	غير عادلة بالمرّة-غير عادلة	متوسطة	عادلة-غير عادلة بالمرّة
تخصيص الأراضي لتطوير المدن والقرى العربية	502 (%100)	96.4	2.6	1.0
سياسة هدم المباني في المدن والقرى العربية	504 (%100)	95.4	3.2	1.4
توسيع مناطق نفوذ المدن والقرى العربية	500 (%100)	95.2	4.0	0.8
سياسة التطوير الاقتصادي في صفوف العرب	500 (%100)	95.0	4.2	0.8
سياسة تعيين العرب في القطاع العام (الوزارات الحكومية)	503 (%100)	94.4	4.8	0.8
سياسة التخطيط في صفوف العرب	497 (%100)	93.4	6.2	0.4
سياسة تطوير المساكن الشعبية في صفوف العرب	497 (%100)	93.4	6.0	0.6
ميزانيات لتطوير الخدمات الثقافية	492 (%100)	86.0	12.4	1.6
ميزانيات لتطوير البنى التحتية (شوارع، تصريف...)	500 (%100)	85.4	13.2	1.4
سياسة جهاز الشرطة تجاه العرب	497 (%100)	84.1	14.3	1.6

1.6	15.5	82.8	502 (%100)	ميزانيات لتطوير الخدمات الإجتماعية
7.6	27.5	65.0	502 (%100)	سياسة جهاز المحاكم تجاه العرب

ج. درجة الثقة التي يمنحها الجمهور العربي لمؤسسات الدولة الرسمية وللمؤسسات التمثيلية الموضوع الثالث والآخر الذي تمت معالجته في الاستطلاع هو درجة الثقة التي يمنحها الجمهور العربي لمؤسسات الدولة الرسمية وللمؤسسات التمثيلية. وسُئل المستجوبون حول درجة ثقتهم بالوزارات الحكومية والكنيست ومؤسسات رسمية أخرى.

1. درجة الثقة في الحكومة ووزاراتها

لا تولي الاغلبية الساحقة للمستجوبين الثقة للحكومة الحالية ووزاراتها المختلفة، 92.5% لا يمنحون الثقة- لا يمنحون الثقة بالمرّة للحكومة. وتصدرت وزارتي المالية والإسكان قائمة عدم الثقة، حيث عبر 87.9% و86.1% بالتالي عن انهم لا يثقون-لا يثقون بالمرّة بهذه الوزارات. وتنتمي للمجموعة الثانية في تصنيف عدم الثقة ثلاث وزارات حكومية هي : وزارة الداخلية (75.8%)، وزارة التربية والتعليم (74.3%) ووزارة العمل والرفاه الإجتماعي، وتقع وزارتين في المجموعة الثالثة وهما وزارة المواصلات ووزارة الصحة. وعلى الرغم من ان درجة عدم الثقة بهاتين الوزارتين ما زالت عالية إلا أنّها تقل عن باقي الوزارات.

جدول رقم 7: درجة ثقة المستجوبين/المستجوبات بالحكومة ووزاراتها

الجموع	لا يمنح الثقة بالمرّة - لا يمنح الثقة	متوسط	يمنح الثقة - يثق جدا	
511 (%100)	92.5	6.3	1.2	الحكومة
513 (%100)	87.9	10.3	1.8	وزارة المالية
511 (%100)	86.1	12.7	1.2	وزارة الإسكان والبنى التحتية
512 (%100)	75.8	20.1	4.1	وزارة الداخلية
513 (%100)	74.3	22.0	3.7	وزارة التربية والتعليم والثقافة
511 (%100)	73.6	22.5	3.9	وزارة العمل والرفاه الإجتماعي
512 (%100)	64.3	29.5	6.3	وزارة المواصلات
511 (%100)	52.0	38.9	9.0	وزارة الصحة

2. درجة الثقة في المؤسسات الرسمية والتمثيلية

المؤسسات اللتان تتصدران قائمة عدم الثقة هما دائرة أراضي إسرائيل وجهاز التخطيط. حيث عبر 93.1% و 89.1% بالتالي من المستجوبين عن عدم الثقة-عدم الثقة المطلقة بهما. وتم التعبير عن درجة عدم ثقة أقل بالجهاز القضائي بشكل عام(64.9%).

جدول رقم 8: درجة ثقة المستجوبين /المستجوبات بالمؤسسات الرسمية والتمثيلية

المؤسسة	الجموع	لا امنح الثقة بالمرّة -لا امنح الثقة	متوسطة	أمنح الثقة-أثق جدا
إدارة أراضي إسرائيل	509 (100%)	93.1	5.9	1.0
جهاز التخطيط	511 (100%)	89.1	10.6	0.4
الكنيست	513 (100%)	83.0	13.6	3.4
وسائل الإعلام الإسرائيلية العبرية	505 (100%)	79.1	17.4	4.6
الشرطة	515 (100%)	78.2	18.6	3.1
المستدروت	507 (100%)	57.2	33.7	9.1
التامين الوطني	501 (100%)	56.4	34.5	9.1
المجالس المحلية العربية	508 (100%)	54.9	34.8	10.3
الجهاز القضائي(المحاكم بشكل عام	509 (100%)	46.9	38.9	14.2
المحكمة العليا	503 (100%)	35.6	39.2	25.3

سُئل المستجوبون في النهاية حول ما إذا تغيرت درجة ثقتهم بالسياسة الحكومية في السنتين الاخيرتين. تشير المعطيات أن ثقة الجمهور العربي بالسياسة الحكومية تراجعت في السنتين الأخيرتين، حيث قال 57.6% من المستجوبين أن ثقتهم بهذه السياسة تراجعت-تراجعت بشكل ملحوظ وقال 37.9% ان هذه الثقة لم تتغير.

جدول رقم 9: ثقة المستجوبين بالسياسة الحكومية تجاه الجمهور العربي في السنتين الأخيرتين

النسبة المئوية	
496 (100%)	الجموع
2.8	ارتفعت بشكل ملحوظ
1.6	ارتفعت
15.7	هبطت
41.9	هبطت بشكل كبير

37.9	لم تتغير
------	----------